

لقاء العرض الأول لرخصة السياقة البيومترية الإلكترونية

وبطاقة ترقيم العربات الإلكترونية الجديدين

مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

أصحاب المعالي، زملائي أعضاء الحكومة،

السادة مسؤولي الأجهزة الأمنية

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

أيها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

أسعد اليوم بهذا اللقاء أيما سعادة، كما أسعد بلقائي اليوم معكم بهاته المناسبة المتميزة، التي تتزامن مع مناسبة عزيزة أخرى ألا وهي الاحتفالات بـيوم العلم، إنه لمن دواعي سروري أن نعرض عليكم اليوم ثمرة جهد تكنولوجي جديد يزدان به المرفق العام الإداري اليوم، يحمله أبناء لنا في القطاع ممن تتلمذوا في المدارس والجامعات الجزائرية التي تحتفل اليوم بهذه المناسبة المتميزة.

إننا نلتقي اليوم كما كان الأمر كذلك في السنة الفارطة لنتنشي فرحة الاحتفاء بتحقيق هدف آخر من أهداف مشاريع عصرنة القطاع، ألا وهو الانتهاء من تصميم رخصة سياقة بيومترية إلكترونية وبطاقة ترقيم إلكترونية للعربات، جديدين نعرضهما عليكم اليوم، تحسبا للشروع في إصدارهما وتعميمهما في القريب العاجل.

فالبارحة فقط، في الثلاثين من شهر جانفي 2016، كان لنا لقاء مماثل قدمنا فيه بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية، وهي اليوم واقع معيش تمكننا بفضل من الله أن ننتج منها يزيد عن 4.000.000 بطاقة عبر كل التراب الوطني، وسبق لنا وأعلننا في هذا اللقاء عزمنا على وضع الوثيقتين موضوع هذا اللقاء حيز الخدمة خلال سنة 2017.

وها نحن اليوم، متمسكين بالتزاماتنا، نلتفت باعتزاز لكل ما تمكنا من إنجازه في السابق ونثمنه، ونضع بين أيدي الشعب الجزائري صرحين آخرين جديدين من صروح عصرنة خدمات المرفق العام، ألا وهما: رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية، والبطاقة الإلكترونية لترقيم العربات.

إنهما أيتها السيدات أيها السادة، بحق طفرة تكنولوجية نوعية باتت تزخر بها بلادنا بفضل ما سيفتحه من آفاق جديدة في تحقيق مرامي السياسات الحكومية المتعلقة بالوقاية من مخاطر حركة المرور ومكافحتها.

يجب التذكير بأن هذين المشروعين يندرجان في إطار تنفيذ برنامج الحكومة في شقه المتعلق بعصرنة خدمات المرفق العام، والذي أتى بدوره تطبيقا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي تابع تطوراتهما باهتمام وحبانا برعايته السامية فكان لنا سندا قويا مكننا من تجاوز كل الصعوبات ونكن له في هذا المجال كل العرفان.

إن فخامة السيد رئيس الجمهورية أيتها الأخوات أيها الإخوة حريص كل الحرص على تعميق مسار عصرنة خدمات المرافق العامة، وقد شكل هذا الهاجس أولية توجيهاته التي يسديها في كل مناسبة لي ولزملائي أعضاء الحكومة.

إنه يتوق ليرى جزائر قوية عصرية متحررة وياينة، ينعان شبابها، متحررة من أثقال البيروقراطية والرشوة والمحسوبية، جزائر وفية لمبادئها التي قامت عليها ولتضحيات أبنائها.

إن لقاءنا اليوم هو خطوة جديدة نحو هذا التوجه، يخص وثيقتين هامتين بالنسبة للمواطن، والدولة والاقتصاد الوطني، حيث أنهما في قلب حرية تنقل الأشخاص والممتلكات.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية هي وثيقة مؤمنة كلياً تسمح بالتحقق من هوية حاملها ومتابعة دقيقة لوضعيته القانونية، كما تدرج في إطار مقاربة جديدة للوقاية من حوادث المرور ومكافحتها.

فنظام العقوبات الجديد وُلِدَ القانون الأخير للوقاية والسلامة المرورية، مبني على أساس مبدأ رخصة السياقة وبالتنقيط وهو ما ستكفله رخصة السياقة الجديدة التي تعرض عليكم اليوم، ف خلف هاته البطاقة البيومترية الإلكترونية هناك نظام معلوماتي جد متطور لتسيير المخالفات المرورية يتطابق مع التدابير القانونية الجديدة وسيضمن فرضها في أرض الواقع.

إن الهدف من هاته المقاربة هو تغيير الذهنية التي يتعامل بها السائق خلال ممارسته لحق الارتفاق على الطريق العمومي، حيث سيتمكن من تسيير رصيده من النقاط بفضل إجراءات احترازية يتخذها في ممارسته للسياسة، مقابل عقوبات مشددة مقابلة تفرض عليه بالمقابل بمناسبة كل مخالفة مدونة وانقاص من رصيد نقاطه قد يؤدي به إلى فقدان الأهلية مؤقتا للقيادة.

لتأطير هاته العملية فقد تم إنشاء مندوبية وطنية للوقاية والسلامة المرورية ستتكفل بتسيير كل هاته الأنظمة التكنولوجية الجديدة وتركز كل أعمال السلطات العمومية في هذا المجال، سواء في مجال الوقاية، مكافحة حوادث المرور أو تطوير هياكل وسياسات التكوين الحالية.

إن هذا المشروع سيكون له أيضا كبير الأثر على أعوان الأمن المكلفين بالسلامة المرورية الذين سينتهون قريبا من التدوين الخطي للمخالفات المرورية وينتقلون نحو استعمال وسائل إلكترونية فعالة وسريعة تيسر لهم مهامهم اليومية في هذا المجال، مستفيدين من قواعد بيانات مركزية وافية تسمح لهم بالتعامل مع المواطن بسرعة، بشفافية وبفعالية.

إن هاته الوثيقة، تضع الوقاية في قلب استراتيجيتها، دون إهمال للوسائل الردعية التقليدية التي تتعزز بالنظر للعدد الهائل من الضحايا المسجلين سنويا، كما ستفتح المجال لوضع آليات ناجعة من أجل تحصيل فعلي لمستحقات المخالفات المرورية وفرض الانضباط في هذا المجال.

أيها السادة الفضلاء، أيها السادة الأفاضل؛

الوثيقة الثانية التي نتشرف بعرضها اليوم هي بطاقة ترقيم العربات الإلكترونية الجديدة، وهي تشكل تحولا عميقا في نظام ترقيم العربات حيث جاءت لتتعامل مع معطيات الميدان وتداعياته، فالمتبصر للوضع يدرك أن سوق السيارات تعرف مضاربة كثيفة مستغلة مفاضلات افتراضية بين سيارات مرقمة في ولايات معينة دون غيرها، وسنوات ترقيم دون غيرها.

أما على صعيد تسيير بطاقات الترخيم فهي لحد الآن محلية لا تسمح بمقاطعة البيانات المدونة بها وهو ما لطالما تسبب في العديد من الصعوبات التي حالت دون تبسيط للإجراءات الإدارية المرتبطة بهاذة الخدمة العمومية، وتأمينها بالطريقة الأصوب.

إن كل الإجراءات التي عملنا على تنفيذها من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بترقيم العربات لم تكن سوى تدابير استثنائية عمدنا لتجسيدها في انتظار وضع نظام جديد قار، وهو ما تم بحمد الله بفضل البطاقة الجديدة لترقيم العربات.

إن هاته البطاقة على عكس سابقتها لا تحتوي في ظاهرها على بيانات صاحب العربة لأنها مدونة في داخل رقاقتها الالكترونية، وهو ما سيسمح بتغيير عميق في نظام نقل ملكية العربة حيث يستعمل المالك الجديد نفس البطاقة ويندرج ذلك ضمن الأولويات الاقتصادية للمشروع.

نظام الترقيم بدوره سيتغير تماما حيث سوف لن يكون هناك ترقيم للولايات أو سنة الوضع قيد السير على مستوى الترقيم، وهو ما سينهي المضاربة الواقعة حاليا في مثل هاته البيانات وسيمنح المواطن بطاقة وطنية موحدة كما هو الحال مع البطاقة التي ستصبح بطاقة وطنية موحدة كذلك وبالتالي تجاوز كل الصعوبات التي كانت تعرفها المصالح في مجال تأكيد قانونية الترقيم.

إن هاته المقاربة ستمكن من ترقيم العربات لدى الوكلاء مباشرة في حالات الترقيم الأولي وبالتالي فكل العمليات اللاحقة ستكون عمليات ميسرة على مستوى البلديات دون أي تعقيد بيروقراطي.

إضافة إلى ذلك فقد أردنا لهذا المشروع أن يكون مشروعا اقتصاديا بامتياز حيث سيسمح من خلال التطبيقات المرافقة له من توفير البيانات اللازمة حول المراقبة التقنية للسيارة، سوابق التأمين على المخاطر وحتى متابعة استهلاك الوقود إن دعت الحاجة لذلك.

إن هذا الإنجاز الطموح، سيغير تماما نظام ترقيم العربات ويضعه في قلب المقاربة الجديدة للسلامة المرورية حيث ستمكن مختلف المصالح المعنية بمراقبة العربات، من تسيير أعمالها بطريقة آلية وبوسائط جد متطورة تسمح للجميع من استغلال خدمات قواعد البيانات المركزية (المشكلة على خلفية تسيير هاته الخدمة) ومقاطعها، بما يضمن التطهير النهائي للبطاقة الوطنية ومطابقتها.

إن هذين الإنجازين سيكونان تحديين جديدين لإطاراتنا وعاملينا بمصالح التنظيم العام بالبلديات، حيث سيكون عليهم الانتقال من النظام الحالي الشبه أوتوماتيكي إلى نظام إلكتروني شامل يعتمد على تبادل البيانات في إطار شبكة معلوماتية تفاعلية، ووفق إجراءات معلوماتية عصرية ومضبوطة تتكافل فيها جهود جميع الفاعلين والمتدخلين في مسار الوقاية والسلامة المرورية من مصالح الأمن، الداخلية، النقل، المالية، وغيرها من مصالح الدولة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إننا نعتقد بأن كل مشروع عصرنة نقدم على وضعه حيز الخدمة سيكون لبنة جديدة لتشييد صرح الحكامة الإلكترونية المدمجة، فبفضل هاته التكنولوجيات الحديثة، بدأت مصالح الدولة تكتسب قيم جديدة في أدائها فوامها التعاون الإداري عوض إرهاب المواطن في التنقل بين المصالح، السرعة والشفافية في الأداء بفضل المقاربة المعتمدة التي ستجعل الآلة في مواجهة طلبات المواطن عوض الموظف.

إن الآلة لا تعرف المحسوبية، والرشوة والبيروقراطية، فهي مصممة لتعمل وفق معايير عالمية متعارف عليها، ولذلك ما فتئنا نتكلم خلال كل تنقلاتنا على مفهوم الشباك الإلكتروني والشباك الوحيد، وبفضل هاذين المشروعين المهيكلين وبفضل التطويرات التي تمت على مستوى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في الآونة الأخيرة، ستمكن في الفترة المقبلة من تجسيد مبدأ الشباك الإلكتروني الموحد.

إن هذا النظام الجديد، سيسمح لمصالحنا من تقديم مختلف الخدمات الإلكترونية في شباك واحد وبنفس الفعالية والسرعة ووفق تدابير آلية ميسرة تسهل على موظفينا الكثير من العناء وتجنبهم أخطاء في معالجة طلبات المواطنين، سيكون مثالا حيا عن السياسة التي ينتهجها القطاع من أجل مماثلة وسائل عمله والاقتصاد في استغلالها.

فبعد أن قربنا الخدمات من المواطن بفضل لامركزتها على مستوى البلدية، كان لزاما التعامل بإيجابية مع المستويات المتدنية للتأطير البشري على مستوى هاته البلديات، وذلك عن طريق المماثلة في الوسائل.

إن الملاحظ للبلدية بالأمس والملاحظ لها اليوم يدرك بأن تحولا عميقا شملها، فصورة الموظف المنهك الذي كان يمضي يومه في ملأ أعداد هائلة من وثائق الحالات المدنية أمام مرأى المواطن المتحسر، أسير الوقت الذي كانت تستغرقه العملية، قد اختفت وحلت محلها صورة الموظف المقتدر الذي يستعمل أجهزة للأعلام الآلي ليس لغرض مكتبي كما كان الحال في العديد من الإدارات العمومية، بل لتقديم خدمات إدارية سريعة وفعالة للمواطن بواسطة استغلال شبكات وتكنولوجيات جد متطورة.

فكما تحقق اليوم حلم ماض قريب كنا نراه بعيد المنال، فإننا نلتزم اليوم بتعميق مسار العصرية حيث يضرب لكم موعدا في المستقبل القريب للانتقال نحو جيل جديد من مشاريع عصرية المرفق العام الإداري، وهي تقديم خدمات إدارية عن بعد، دون تكليف المواطن عناء التنقل نحو البلدية، وذلك بفضل التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية.

وأكثر من ذلك سنعمل على تقديم خدمات المواطن حتى في حالة التنقل بفضل ما أصبحت تمنحه التكنولوجيات الحديثة من حلول لخدمات إدارية بوسائط متنقلة.

أيها السادة الفضلاء، أيها السادة الأغاضل،

إننا لا نرى للعصرية حدودا في قطاعنا، فكلما تقدمنا بخطوة تبنت لنا خطوات أخرى للقيام بها، وهو ما يغذي طموح مصالحنا وسواعد أبناء القطاع من النخب التقنية الشابة التي لا تتوق إلا لتقديم الأفضل للمواطن، لأنه يستحقه.

إن رهاننا أيضا سيكون تحقيق مشروع البلدية الإلكترونية الذي نرى فيه خطوة استراتيجية هامة على طريق تحقيق الحكامة الإلكترونية الشاملة، فيفضل العدد الهائل من الأنظمة المعلوماتية التي تعمل مصالحنا على تطويرها والتي تخص كل جوانب تسيير الشأن البلدي، أنا متيقن بأن البلدية ستكون المحرك بالنسبة لكل الإدارات القطاعية الأخرى وستدفعها لاعتماد نفس المسعى والتفاعل بإيجابية، من أجل جعل كل الخدمات الأخرى، إدارية أو غير إدارية، في مستوى طموحات الشعب الجزائري.

إن الشعب الجزائري يتطلع لإدارة قوية وعصرية متحررة من كل العوائق البيروقراطية، تضمن لكل مواطن حقوقه في كنف الشفافية والمساواة، بعيدا عن أي اعتبارات ثانوية أخرى.

ونحن كمصالح للدولة في حاجة لأن نحرر الشعب الجزائري من مخاوفه، ونحقق طموحه، ونجعله يركز على ما هو أهم، على المساهمة في بناء جزائر قوية عصرية ومقتدرة.

إن هذا الهدف لا يتأتى سوى بمؤسسات قوية وسوية تسييرها نخب شرعية ممثلة للإرادة الشعبية.

إن الموعد الانتخابي المقبل هو فرصة متجددة لتحقيق هذا الهدف سويا، إن استمرارية مشاريعنا لعصرنة المرفق العام مرهونة بتوفر نخب واعية على مستوى المجالس المنتخبة تحمل على عاتقها مشاريع التحديث والعصرنة وتضمن لها الوصول لشاطئ الخلاص.

لا يمكن أيتها الإخوات أيها الإخوة أن نفكر في وثائق عصرية ومؤمنة، ولا في حكمة إلكترونية، ولا في خدمات عن بعد، عندما تكون بلاد ما تحت نيران الحروب أو رهان التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، وولكم في المحيط الجهوي الدائر بنا أحسن دليل.

ففي حين بلدان شقيقة هي في أمس الحاجة لتحسين حالها وحال شعبها، تجد نفسها وسط دوامة عنف ليس لها فيها أي يد، فمن منكم لا يتحسر على تلكم العواصم العربية التي باتت ساحة لسجلات مميتة، مميتة للشجر والحجر فما بالك للبشر.

إن قوة بلادنا أيها الإخوة هي في مؤسساتها وفي لحمتها مع شعبها، لقد عرف علينا الخلاف لكن لم يعرف فينا الاختلاف أبدا، تاريخنا صمود ومقاومة، خلافاتنا بيننا، لكننا أمام العالم أجمع قلعة عالية الأسوار نتداعى أمامها كل المناورات والذرائع.

سبقنا أسلافنا بحركة وطنية نشطة وواعية وغنية في تنوع مشاربها، صنعت أمجاد هاته البلاد طيلة القرن الماضي، فكان الشعب الجزائري ينهل منها قيم الوطنية والإباء ويتنفس هواء الحرية، فكان النضال مدرسة تهيء لمعركة الانعتاق، وكانت المواعيد الانتخابية وشما في جبين كل جزائري يقف فيه على ممارسات استعمارية استدمارية تكيل بمكيالين تنكر على الشعب الجزائري حقوقه السياسية الأساسية.

إن الانتخاب أيتها السيدات أيها السادة، كان حقا عزيزا على كل جزائري يبحث فيه عن جزائره المفقودة، جزائره المسلوبة، جزائره المضطهدة.

نعم أيها الشباب الجزائري عليك أن تعرف أن الانتخاب والنضال في ماض قريب كانا معركة، معركة بحث عن الذات، معركة تحرر مستحقة، تتجدد لها النساء، والأطفال والشيوخ على بكرة أبيهم، لا يتوانون في مواجهة كل صعب للصراخ في وجه العدو والتأكيد على أنهم أسياد هاته البلاد.

لذلك فنحن لا نرى في الانتخاب اليوم عملية عادية لاختيار ممثلين جدد لمؤسسات الجمهورية، فعملنا اليوم هو تواصل مع تضحيات الأمس، وانتخابنا اليوم هو وفاء لأبائنا وأمهاتنا من شهداء هذا الوطن، هم حقا شهداء لشهادتهم بالوحدانية والموت في سبيلها، لكنهم أيضا شهداء لأنهم سيكونون شهداء على كل واحد منا.

إن الجزائر أيها الإخوة أمانة في عنق كل واحد منا، فعصرنتها أمانة وتنميتها أمانة وتحقيق العدل فيها أمانة وحكامتها أمانة، وهي كلها بجبالها ووديانها وصحاريها أمانة، سلمها لنا جيل ليس له في العالم مثيل ضرب الأمثال حتى بقي قدوة للعالم أجمع يحترمه العدو قبل الصديق، فكيف لنا أن نتوانى عن حفظ الوديعة.

إننا لا نسعى لإقناع أي أحد باختيار طرف دون الآخر، ولا ترجيح كفة على حساب أخرى، بل إرادتنا هي أن نرى في الرابع ماي المقبل حفلا ديمقراطيا يصنعه أبنائنا وأبنائنا وأمهاتنا، خلية نحل نبني بيئنا جديدا في تكافل ووثام تأمين قبل نهاية النهار.

بيت دافى ياوي الديمقراطية الفتية بثرائها وتنوع مناهلها السياسية والحزبية، تتضارب فيها الأفكار لتنتج مشاريع بناءة، وتتحدى من خلالها رؤية وطنية سوية من شأنها خدمة الصالح العام.

إن الجميع يراهنون على انهيار مقبل لبلادنا، ولا يخفون ذلك لا في مادتهم الإعلامية الدسمة ولا في تحاليلهم الأكاديمية والمخبرية، ويرون في الانتخابات المقبلة أحد المواعيد التي ستشكل فاتحة هذا الانهيار، لذلك فإن الساعة ساعة حزم وعزم على كل جزائري وفي لذاكرة ذويه أن يدلي بصوته بكل حرية لكل من يرى أنه جدير بتمثيله.

ونقول للمشككين والمثبطين للعرائم والهمم، إن الإدارة لن تكون حاضرة يوم الاقتراع فكل المجتمع سيشارك في إنجاح هذا العرس:

- فمؤطري مراكز ومكاتب التصويت أبناء الجزائر من معلميها وأطبائها وإطاراتها آباء وأمهات وإخوة ألوا على أنفسهم إلا أن يسهموا في القيام بهذا العمل النبيل بإرادتهم.

- ومراقبي مكاتب ومراكز التصويت هم من ممثلي الأحزاب المترشحة لهم كل الحرية في حضور كل عملية الاقتراع من بدايتها لنهايتها وسيمكنون من كل الضمانات القانونية بما فيها الحصول على نسخ من محاضر فرز الأصوات، وهل هناك أكثر من ذلك ضمانات.

- وقضاة مشرفون على أعمال اللجان الانتخابية، يزاولون أعمالهم بكل حياد وموضوعية تحت قسم ما أعظمه، يشرفونه أيما تشريف.

- وأكثر من هذا وذاك مراقبين من هيئة عليا دستورية مستقلة مشكلة مناصفة من قضاة وكفاءات مستقلة من المجتمع المدني لا تحذوهم إرادة سوى أدائهم لمهامهم على أحسن وجه.

أما المصالح الإدارية فسوف لن يكون لها أي دخل في عملية الاقتراع ما عدا الدعم اللوجيستي للعملية والحرص على توفير الأمن والسكينة الضرورييتين في مثل هكذا موعد وطني، والاكتفاء في نهاية المطاف باستلام نسخة من المحاضر المحررة حالها حال باقي المتدخلين المؤهلين.

لذلك أيها السادة أهيب بشركائنا التركيز على شحذ الهمم وتعبئة القاعدة الشعبية واستغلال كل الضمانات الممنوحة لهم من أجل متابعة ومراقبة حثيثة للمسار الانتخابي وعدم البقاء عند شكوك وارتياب ليس له من أساس سوى في خيلاء البعض.

إن فخامة السيد رئيس الجمهورية التزم بضمان شفافية المسار الانتخابي، ووضع من أجل ذلك كل الاحترازاات والضمانات الضرورية وليس هناك من أي سلطة إدارية كانت أن تتجراً على المساس بهذا المبدأ الذي لا نرى فيه فقط التزام مهني وسياسي بل هو قيمة أخلاقية يعتد بها كل منا.

وبما أننا نحتفي اليوم بتقديم إنجازين تكنولوجيين هامين، فإنه لا يفوتني أن أذكر بأن المسار الانتخابي شملته أيضا موجة العصرية وهناك العديد من التطبيقات التي تم تطويرها سواء في إطار مراجعة وتطهير القوائم الانتخابية أو في مجال معالجة ملفات الترشح، وهذا التزاما منا بنشر مسار العصرية ليشمل كل مجالات تسيير الشأن العام في القطاع.

وما يثلج صدورنا هو أن معظم التطبيقات والأنظمة المعلوماتية هي وليدة أنامل إدارتنا الشابة التي باتت تتحكم بتكنولوجيات عالية ودقيقة.

إننا نتوق لأن يكون جزاء هذا الجهد المضني والتفاني في التحضير الدقيق لهذا الموعد الوطني، مشاركة قوية ومكثفة تكون في مستوى تطلعات الشعب الجزائري، وتكون رسالة واضحة غير مشفرة للعالم أجمع بأن الجزائر بخير تسير بثبات فلا مجال للاكتراث لها وضرب موعد آخر لأعداء هاته الأمة من أجل ملحمة ديمقراطية أخرى.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وأشكركم على حرص إصغائكم